

Distr.: General
20 September 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الحادية والسبعون

جنيف، 29 تشرين الثاني/نوفمبر - 3 كانون الأول/ديسمبر 2021

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة*

مذكرة من أمانة الأونكتاد**

موجز

تفاقت التداعيات الاجتماعية والاقتصادية البعيدة المدى لجائحة فيروس كورونا في الأرض الفلسطينية المحتلة، واستُخفّ بها في بعض النواحي، بسبب الأزمة المالية الحادة التي ترتبت على تهديد السلطة القائمة بالاحتلال بضم مناطق واسعة من الضفة الغربية بحكم القانون. وفي سياق الاحتلال المطول الذي ما فتئ يتوغل، والقيود المفروضة على حركة التنقل التي تستمر منذ عقود، تضافرت هذه التطورات لتجعل من عام 2020 أسوأ عام يشهده الشعب الفلسطيني منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994. وعلى الرغم من الصدمة الشديدة التي خلفتها الجائحة، لا يزال الاحتلال يشكل العقبة الرئيسية أمام التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويتوقف الانتعاش الاقتصادي في عام 2021 وما بعده على الإجراءات التي تتخذها السلطة القائمة بالاحتلال أو لا تتخذها، وحجم الدعم المقدم من الجهات المانحة. فإذا سجل الاقتصاد انتعاشاً بطيئاً أو غير كاف في عام 2021 سيزداد احتمال إفلاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي دفعتها الجائحة إلى حافة الهاوية. وتجد السلطة الوطنية الفلسطينية نفسها مثقلة بمسؤوليات أكبر بكثير من الموارد المتوافرة لديها والحيز المتاح لها للتدخل في مضمار السياسة العامة. وإضافة إلى ذلك، يتوقع أن تكون للضربات الجوية الأخيرة على قطاع غزة والمواجهات في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة آثار هائلة،

* ليس في التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيها ما ينطوي على التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. ووفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، تعني الإشارات الواردة في هذا التقرير إلى الأرض أو الأراضي الفلسطينية المحتلة قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويشير استخدام كلمة "فلسطين" إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية. أما الإشارات إلى "دولة فلسطين" فهي متسقة مع الرؤية التي أعرب عنها في قرار مجلس الأمن 1397 (2002) وقرار الجمعية العامة 19/67 (2012).

** لا يجوز لصحافة أن تقتبس محتويات هذا التقرير قبل الساعة 17/00 بتوقيت غرينيتش من يوم 28 أيلول/سبتمبر 2021.



الرجاء إعادة الاستعمال

ينبغي أخذها بعين الاعتبار في تقارير الأمم المتحدة مستقبلاً. وإلى أن ينجلي الاحتلال، لا يوجد بديل عن توفير الجهات المانحة والمجتمع الدولي دعماً كافياً لإعادة بناء البنية التحتية المادية والمؤسساتية المدمرة، ونظام الرعاية الصحية الهش. وينبغي رفع جميع القيود التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال على الأرض الفلسطينية المحتلة ليحقق الدعم الدولي تقدماً حقيقياً.

أولاً- الجائحة وأزمة الاحتلال الدائمة

1- قبل ظهور الأزمة الناشئة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كان الاقتصاد الفلسطيني في حالة من الفوضى، وكانت البيئة السياسية والاقتصادية العامة تسير من سيء إلى أسوأ. فقد تعرضت القاعدة الإنتاجية لأضرار كبيرة، وتعطلت تماماً، وزادت حدة تشتت السوق والمناطق الجغرافية، وأصبحت الإنتاجية بخسائر فادحة نتيجة القيود المفروضة على المدخلات والتكنولوجيا المستوردة، واستمر فقدان الأراضي والموارد الطبيعية لفائدة المستوطنات بلا هوادة، وتواصل تسرب الموارد المالية إلى خزائن إسرائيل، وتأثر الاقتصاد الإقليمي في غزة جراء الحصار الطويل والعمليات العسكرية.

2- وإضافة إلى صدمة كوفيد-19، اندلع العنف في نيسان/أبريل 2021 رداً على تهديد السلطات الإسرائيلية بطرد الأسر الفلسطينية من منازلها في حي الشيخ جراح وحول البلدة القديمة في القدس الشرقية. وسرعان ما امتد الصراع إلى بقية الضفة الغربية، إذ قُتل 31 فلسطينياً، وجرح 7 516 شخصاً، واعتُقل 798 آخرين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2021أ). ونتج معظم الوفيات عن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية الذخيرة الحية في سياق المظاهرات، أو الاشتباكات، أو رداً على الهجمات، أو محاولات الاعتداء؛ وفي الضفة الغربية، قُتل إسرائيلي واحد في أيار/مايو، وجرح 137 شخصاً، من بينهم 90 من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية (الأمم المتحدة، 2021). وفي غزة، تفاقم آثار الحصار والقيود المطولة منذ عام 2007 بسبب تدمير 28 مستشفى ومركزاً للرعاية الصحية الأولية كلياً أو جزئياً جراء مئات الغارات الجوية التي شنتها إسرائيل خلال المواجهة التي اندلعت في أيار/مايو 2021. وعلاوة على ذلك، وبسبب تصاعد الأعمال العدائية، قُتل 256 فلسطينياً وجرح 1 948 آخرين، وبلغ عدد الفلسطينيين الذين سُردوا 8 235 شخصاً؛ ودُمر 331 مبنى، ولحقت أضرار بـ 15 129 وحدة سكنية وتجارية، منها 1 128 وحدة لحقتها أضرار بالغة؛ وحُرم 400 000 شخص من الإمدادات المنتظمة للمياه المنقولة بالأنابيب؛ ولحقت أضرار بـ 58 مرفقاً تعليمياً (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2021ب). ومن السابق لأوانه تقييم آثار هذه الأحداث، لكن ينبغي أخذها في الاعتبار في التقارير المقبلة المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية.

3- وشهدت الأرض الفلسطينية المحتلة عدة موجات من جائحة كوفيد-19. فخلال الموجة الأولى، من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2020، استجابت السلطة الوطنية الفلسطينية باتخاذ تدابير إغلاق كامل، وفقد نحو 150 000 فلسطيني وظائفهم جراء ذلك. وخُففت القيود جزئياً، ثم أعيد العمل بها مع بدء الموجة الثانية في تموز/يوليه، ومرة أخرى عند بداية الموجة الثالثة في تشرين الثاني/نوفمبر.

4- وانتشرت الجائحة في أوائل آذار/مارس 2020، وقلصت تدابير الإغلاق الأنشطة الاقتصادية إلى حد كبير خلال الربع الأول، إذ انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4,9 في المائة مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 3,4 في المائة مقارنة بالربع نفسه من عام 2019. وشهد الربع الثاني أسوأ انكماش، حيث انخفضت الأنشطة الاقتصادية في جميع القطاعات باستثناء الإدارة العامة والمالية والتأمين. ومقارنة بالربع الثاني من عام 2019، انخفضت معظم المؤشرات الاقتصادية بشكل حاد؛ فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 18 في المائة، نتيجة توقف نشاط ثلثي المؤسسات بالكامل؛ وارتفع معدل البطالة ليصل إلى 39 في المائة؛ وانخفضت الاستثمارات والصادرات والواردات بنسبة 37، و18، و27 في المائة على التوالي. وإضافة إلى ذلك، شهد هذا الربع فقدان 78 000 وظيفة في الاقتصاد المحلي و34 000 وظيفة في إسرائيل والمستوطنات.

5- وفي عام 2020، تقلصت السياحة بشدة، لا سيما في بيت لحم والقدس. واستغنى هذا القطاع عن 10 000 عامل، أي ما يعادل 23 في المائة من القوى العاملة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة السياحة والآثار، 2020). وانكمش قطاع البناء بنسبة 36 في المائة، تليه قطاعات

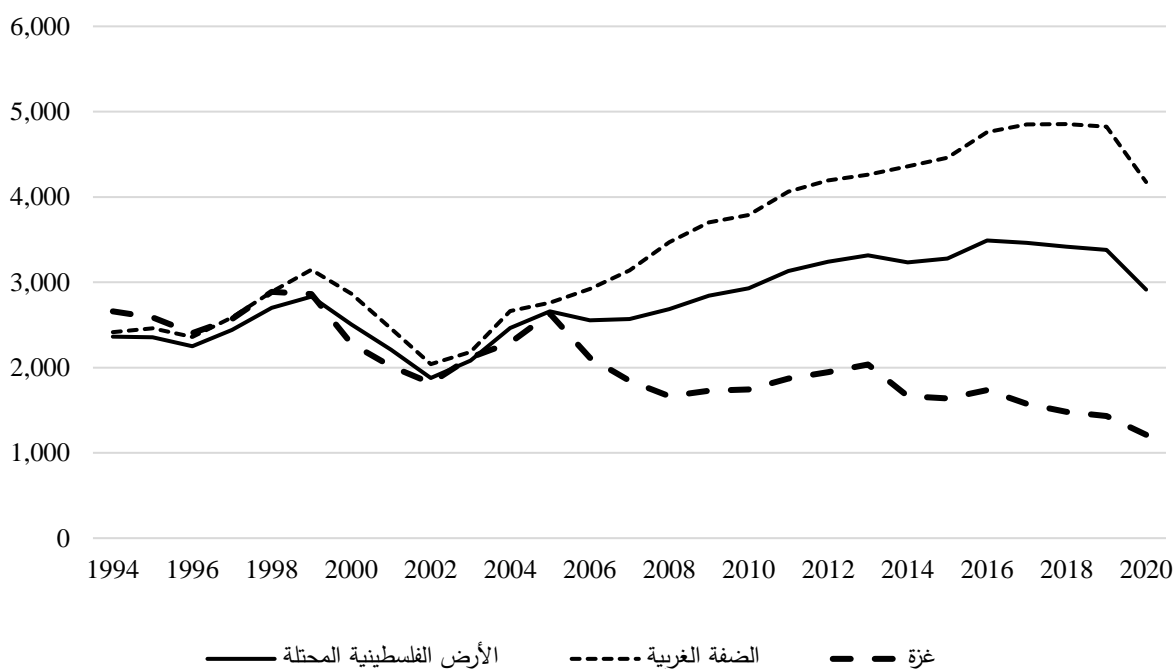
الخدمات والصناعة والزراعة التي سجلت انخفاضاً بنسبة 18، و13، و9 في المائة على التوالي. وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، انخفضت الصادرات بنسبة 7 في المائة، إذ بلغت 2,5 مليار دولار، وتقلصت الواردات بنسبة 15 في المائة، إذ بلغ حجمها 7,1 مليار دولار، الأمر الذي أفضى إلى عجز تجاري بلغ 4,6 مليار دولار، أي ما يعادل 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

6- وانكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 11,5 في المائة في عام 2020، وهو ثاني أكبر انكماش منذ إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994. ومثلما ذكر أعلاه، انكمش الاقتصاد بشكل حاد في الربعين الأول والثاني من عام 2020 بسبب القيود المتصلة بالجائحة وانخفاض العمالة في إسرائيل والمستوطنات. وسبقت عام 2020 سنوات متتالية من المؤشرات الاقتصادية السلبية. فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 13,4 في المائة في عام 2020، وسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 أدنى معدل نمو منذ عام 2003. وإضافة إلى ذلك، استمر الاقتصاد الإقليمي لقطاع غزة في التراجع لأربع سنوات متتالية؛ وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13,7 في المائة للسنة الثانية على التوالي (الشكل 1).

الشكل 1:

الناتج المحلي الإجمالي للفرد، 2020-1994

(بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام 2015)



المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى البيانات الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

7- وبعد أن توقف النشاط الاقتصادي في عام 2020، فقد أكثر من 66 000 شخص وظائفهم، وارتفعت البطالة إلى 26 في المائة، رغم تراجع معدل المشاركة في القوى العاملة من 44 في المائة في عام 2019 إلى 41 في المائة في عام 2020. فلو ظل معدل المشاركة في القوى العاملة ثابتاً، لكان معدل البطالة أعلى من ذلك بكثير. وفي عام 2020، بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 15,7 في المائة، مقابل 46,6 في المائة في غزة. بيد أن هذه الأرقام تحجب حقيقة أنه لولا العمالة في إسرائيل والمستوطنات لكانت البطالة في الضفة الغربية أعلى بنحو 16 نقطة مئوية، وهي نسبة أقرب بكثير من مستوياتها القصوى في غزة.

8- وتشوّه العمالة في إسرائيل والمستوطنات الاقتصاد المحلي، وتقوض قدرته التنافسية بفرض ضغوط تصاعديّة على الأجور المحليّة دون نمو متناسب للإنتاجية، وتحرمه أعداداً كبيرة من العمال المهرة وشبه المهرة الذين تستهويهم الأجور المرتفعة في إسرائيل والمستوطنات، حيث يمثلون خزاناً للعمالة الرخيصة. ويقبل متوسط الأجر اليومي في الضفة الغربية، البالغ 37 دولاراً، عن نصف الأجر الذي يتقاضاه العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات (78 دولاراً) ويقبل الأجر اليومي في غزة، البالغ 18 دولاراً، عن ربع الأجر الذي يتقاضاه العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات. وفي الوقت نفسه، يحصل ثلث القوى العاملة المحليّة في القطاع الخاص على أقل من الحد الأدنى للأجور (معهد أبحاث السياسات الاقتصاديّة الفلسطيني، 2020).

9- ويشير انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع اتجاهات المعونة الخارجيّة، واستمرار البطالة بمستويات قصوى، إلى استمرار اتساع رقعة الفقر وعمقه. وفي هذا السياق، اضطرت الأسر المعيشية الفلسطينية والمنتجون الفلسطينيون إلى وضع استراتيجيات للتكيف قد تتطوّر على تكاليف طويلة الأجل، بما في ذلك استخدام بدائل غذائية أسوأ، وبيع أصولهم الثابتة، والعودة إلى زراعة الكفاف، والحد من الاستثمار، واستخدام مدخلات أدنى.

10- وأخذت تدابير الإغلاق تصدياً للجائحة، زيادة على قيود الاحتلال التي طال أمدها. فلعقود، ظل الشعب الفلسطيني محبوساً بطريقة أو بأخرى، وظلت القيود المفروضة على حركة التنقل والنشاط الاقتصادي جزءاً من واقعه اليومي. ففي أعقاب الانتفاضة الثانية التي اندلعت في أيلول/سبتمبر 2000، طبقت إسرائيل سياسة إغلاق صارمة، ضمن نظام معقد من القيود على حركة تنقل الفلسطينيين والسلع الفلسطينية. وبذلك لم يعد يُسمح للفلسطينيين بدخول القدس الشرقية، أو السفر إلى البلدان المجاورة، ولا بالتنقل بين الضفة الغربية وغزة، أو بين المراكز الحضرية والريفية داخل الضفة الغربية. وأفضت هذه القيود إلى شل النشاط الاقتصادي، وتعميق المعاناة الإنسانية واتساع رقعة الفقر. وكان الانكماش الذي بلغت نسبته 11,5 في المائة في عام 2020 مساوياً لنسبة الانكماش في عام 2002، عندما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12,5 في المائة. وارتبط أسوأ انكماشين في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية بعمليات الإغلاق، أحدهما بدوافع سياسية، والآخر عجّل به أزمة صحية عالمية تحدث مرة في القرن.

11- وكشفت الجائحة عن القيود المفروضة، في ظل الاحتلال، على النظام الصحي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وزادت الحالة سوءاً بسبب الكثافة السكانية العالية في غزة ومخيمات اللاجئين، وعدم سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على حدودها، وعدم توافر حيز مالي لها، واعتمادها المفرط على معونات خارجية متذبذبة وغير كافية. في غزة، ضربت الجائحة في وقت صعب للغاية، في ظل وجود حصار طال أمده، وفي سياق يتسم ببنية تحتية هشّة ومتفككة لمرافق النظافة الصحية والرعاية الصحية العامة، وانتشار الفقر المدقع، وانعدام الأمن، والعمليات العسكرية المتكررة التي تشنها السلطة القائمة بالاحتلال.

12- وفي نيسان/أبريل 2020، حين كان العالم يواجه أسوأ جائحة منذ قرن، أعلنت السلطة القائمة بالاحتلال عن خطط لضم أجزاء من الضفة الغربية. وردت الحكومة الفلسطينية على ذلك بإعلان أنها تبرا بنفسها من جميع الاتفاقات والتفاهات مع السلطة القائمة بالاحتلال، وأوقفت جميع الاتصالات الثنائية، ورفضت تسلم العائدات المالية (التخليص) التي تجمعها إسرائيل نيابة عنها من التجارة الخارجية الفلسطينية. وقد حرم قرار تعليق التحويلات هذا السلطة الوطنية الفلسطينية من 68 في المائة من إيراداتها المالية لنصف السنة، إلى أن استؤنفت التحويلات في تشرين الثاني/نوفمبر.

13- وعلى الرغم من الانخفاض القياسي للنشاط الاقتصادي، انخفض صافي الإيرادات بنسبة 4 في المائة في عام 2020، مقارنة بعام 2019. وانخفضت الإيرادات المحليّة بنسبة 5 في المائة، وإيرادات التخليص بنسبة 7 في المائة، أو 169 مليون دولار، وهي نسب تعكس انخفاضاً في إيرادات ضريبة القيمة

المضافة يرتبط بانخفاض مستويات الطلب على الوقود، وانخفاض إيرادات ضريبة الدخل على اليد العاملة الفلسطينية في إسرائيل. وفي الوقت نفسه، ارتفعت النفقات المتكررة بنسبة 5 في المائة بسبب الزيادة في التحويلات المتصلة بالجائحة، وانخفضت نفقات التنمية بنسبة 22 في المائة. ومن ثم، بلغ العجز الإجمالي 1,6 مليار دولار، أو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (وزارة المالية الفلسطينية، 2021).

14- وحدت القيود المالية واللوجستية وتلك المتعلقة بإمكانية الوصول إلى مختلف المناطق من قدرة الحكومة الفلسطينية على الاستجابة بشكل ملائم للآثار الصحية والاقتصادية العامة الناجمة عن الجائحة. وقوضت الأزمة المالية لعام 2020 كذلك قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تمويل قطاع الرعاية الصحية وعمليات الإغاثة خلال الموجتين الثانية والثالثة في النصف الثاني من عام 2020. وفي الوقت نفسه، لم يتلق جميع موظفي القطاع العام، بمن فيهم العاملون في مجال الرعاية الصحية، سوى نصف رواتبهم في أيار/مايو وحزيران/يونيه، وخضعوا لتخفيضات في رواتبهم حتى نهاية العام.

15- وحتى قبل اندلاع الجائحة، شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة نقصاً في عدد العاملين الصحيين، بمن فيهم العاملون في القطاع الطبي بمختلف تخصصاته وخدماته ذات الصلة. وزادت القيود الطويلة الأمد المفروضة على القدرات، وهي قيود تؤثر على نظام الرعاية الصحية بأكمله، من الصعوبات المعترضة في الوقاية من الجائحة والكشف عن الإصابات واحتواء انتشار الفيروس. فقد أفضت الجائحة إلى الضغط على نظام الرعاية الصحية، حيث أصبح من الضروري إعادة توجيه الموارد البشرية والمالية والمادية للتصدي للإصابات بفيروس كورونا (كوفيد-19) على حساب الرعاية الطارئة للأشخاص الذين يعانون أمراضاً أخرى.

16- ونظراً للقيود المالية، كان إنفاق الحكومة الفلسطينية على الرعاية الصحية منخفضاً مقارنة بالاحتياجات. ويبلغ نصيب الفرد من الإنفاق السنوي على الرعاية الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة 280 دولاراً، تدفع السلطة الوطنية الفلسطينية ثلثه ويدفع المريض نصفه. وتفاقت التحديات جراء فقدان الإيرادات المالية بسبب التباطؤ الاقتصادي نتيجة الجائحة، والنزاع المالي مع السلطة القائمة بالاحتلال في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر. وتداخلت هذه الأمور وأفضت إلى خفض الإنفاق المخصص للرعاية الصحية في عام 2020 بمقدار الربع (البنك الدولي، 2021).

17- وحتى قبل المواجهات الأخيرة في القدس الشرقية في عام 2021 والعمليات العسكرية في غزة، كانت الآفاق المالية للسلطة الفلسطينية متذبذبة. فمن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية 1,2 مليار دولار، وأن يكون دعم الجهات المانحة في حدود 300 مليون دولار. وتصبح التوقعات المالية قاتمة أكثر عندما تؤخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على التكاليف الإضافية لحملة التلقيح ضد كوفيد-19، والتداعيات المالية للأحداث التي وقعت في القدس الشرقية وغزة.

18- ومن أجل التصدي لمسألة تعليق تحويلات عائدات التخليص والآثار المالية المترتبة على الجائحة، زادت متأخرات السلطة الوطنية الفلسطينية للموردين من القطاع الخاص بأكثر من الضعف، وزاد حجم الاقتراض من النظام المصرفي المحلي فوق الحدود التي وضعتها سلطة النقد الفلسطينية. وارتفع الدين العام المحلي بنسبة 37 في المائة، إذ بلغ 2,3 مليار دولار في عام 2020، أو 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ مجموع الدين ذروته عند 23,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ليست مرتفعة وفقاً للمعايير العالمية، فإنها لا تزال مصدر قلق لأن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تملك عملة خاصة بها، ولا تملك غير القليل من فرص الحصول على قروض خارجية، وتتأثر بشدة بسياسات السلطة القائمة بالاحتلال والجهات المانحة (وزارة المالية الفلسطينية، 2021).

19- وإضافة إلى ذلك، اضطرّ الموظفون الحكوميون الذين تلقوا جزءاً من رواتبهم بسبب الأزمة المالية إلى الاقتراض من المصارف المحلية فارتفعت من ثم ديونهم إلى 1,7 مليار دولار. وبلغ معدل الانكشاف المصرفي للسلطة الوطنية الفلسطينية وموظفيها 23 و17 في المائة على التوالي، أو 40 في المائة من مجموع الائتمان المصرفي (البنك الدولي، 2021).

20- وترد المؤشرات الرئيسية لاقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة في الجدول أدناه.

اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: المؤشرات الرئيسية

*2020	2019	2014	2010	2006	2002	1999	1995	
								أداء الاقتصاد الكلي ⁽¹⁾
11,5-	1,4	0,2-	5,8	1,0-	12,5-	8,3	7,1	نمو الناتج المحلي الإجمالي، الحقيقي (نسبة مئوية)
15 561	17 059	13 990	9 682	5 348	3 556	4 271	3 283	الناتج المحلي الإجمالي، الاسمي (ملايين الدولارات)
18 107	19 717	15 472	10 281	5 771	3 775	5 025	3 723	الدخل القومي الإجمالي (ملايين الدولارات)
19 941	21 726	17 138	12 272	7 062	4 826	5 398	4 122	الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق (ملايين الدولارات)
3 235	3 641	3 357	2 559	1 578	1 182	1 553	1 427	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاسمي (بالدولار)
3 765	4 208	3 713	2 718	1 703	1 255	1 827	1 618	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، الاسمي (بالدولار)
13,7-	1,2-	2,5-	3,1	4,0-	15,0-	4,8	0,2-	نمو الناتج المحلي الإجمالي، الحقيقي (نسبة مئوية)
15,1-	0,9-	1,2-	0,6	2,7-	16,4-	4,6	0,7	نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، الحقيقي (نسبة مئوية)
								السكان والعمالة
5,10	4,98	4,55	4,05	3,61	3,23	2,96	2,34	السكان (بالملايين) ^(ب)
25,9	25,3	26,9	23,7	23,7	31,2	12,0	18,2	البطالة (نسبة مئوية) ^(ج)
956	1 010	913	743	636	452	588	417	إجمالي العمالة (بالآلاف)
201	210	209	178	147	105	103	51	في القطاع العام
125	133	107	78	55	42	135	68	في إسرائيل والمستوطنات
								الميزان التجاري (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
21,1	20,2	19,7	19,9	25,0	8,2	23,4	13,0	الإيرادات الصافية من المتأخرات/ إيرادات التخليص المحتجزة
29,4	25,5	29,2	31,8	42,6	28,0	22,1	15,0	النفقات الجارية
31,1	27,5	31,0	36,4	48,3	34,2	29,3	25,1	مجموع النفقات
10,0-	7,3-	11,3-	16,5-	23,3-	26,0-	5,9-	12,1-	الرصيد الإجمالي (على أساس الالتزامات)
23,5	16,4	15,8	19,4	20,4	21,1	20,0	..	الدين العام ^(د)
								التجارة الخارجية
1 628	1 545	1 405	1 991	1 291	1 051	373	400	صافي التحويلات الجارية (بملايين الدولارات)
2 446	2 631	2 320	1 639	1 046	478	752	562	صادرات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)
7 085	8 376	6 929	5 793	5 263	2 234	3 364	2 441	واردات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)
4 639-	5 746-	4 610-	4 154-	4 218-	1 756-	2 612-	1 879-	الميزان التجاري (بملايين الدولارات)
33,1-	36,3-	33,0-	42,9-	78,9-	49,4-	61,2-	57,2-	الميزان التجاري (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
3 574-	3 812-	2 869-	2 737-	1 887-	886-	1 598-	922-	الميزان التجاري مع إسرائيل (بملايين الدولارات)

*2020	2019	2014	2010	2006	2002	1999	1995	
23,0-	22,3-	20,5-	28,3-	35,3-	24,9-	37,4-	28,1-	الميزان التجاري مع إسرائيل (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
66,5	64,0	63,0	59,9	46,3	56,9	67,5	83,5	تجارة السلطة الوطنية الفلسطينية مع إسرائيل/إجمالي تجارة السلطة الوطنية الفلسطينية (نسبة مئوية) ^(أ)
3,3	3,4	3,1	2,7	2,3	1,9	3,8	4,2	تجارة السلطة الوطنية الفلسطينية مع إسرائيل/إجمالي التجارة الإسرائيلية (نسبة مئوية) ^(أ)

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة المالية الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية. دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية هي مصدر البيانات عن التجارة مع إسرائيل.

* تقديرات أولية.

- (أ) في عام 2019، نفح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني جميع بيانات الحسابات القومية اعتباراً من عام 2004 فصاعداً.
- (ب) باستثناء أعداد السكان، تستبعد جميع البيانات القدس الشرقية بسبب تعذر وصول الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى المدينة.
- (ج) في عام 2019، بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تطبيق المبادئ التوجيهية للمؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل. ويعكس استقرار معدل البطالة في السنوات القليلة الماضية انخفاض المشاركة في سوق العمل.
- (د) يشمل الدين العام الدين المحلي والدين الخارجي، لكنه لا يشمل المتأخرات ودين السلطة الوطنية الفلسطينية لصندوق المعاشات التقاعدية.
- (هـ) تشير بيانات التجارة الإسرائيلية والفلسطينية إلى السلع والخدمات المتصلة وغير المتصلة بعوامل الإنتاج.

ألف - الاحتلال يعيق البنية التحتية الفلسطينية

21- في عام 1994، ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية من السلطة القائمة بالاحتلال بنية تحتية بدائية ومتخلفة. وفي وقت لاحق، فرض الاحتلال قيوداً صارمة على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على إنشاء بنيتها التحتية البشرية والمادية والمؤسسية. فقد توقف نمو البنية التحتية الفلسطينية بسبب الأزمات المالية، وعدم قدرتها على الوصول إلى المنطقة جيم (التي تمثل أكثر من 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية) وبسط ولايتها عليها، وتقييد إمكانية حصولها على التكنولوجيا والمدخلات المستوردة للإنتاج المحلي، وبسبب مصادرة الأراضي والموارد الطبيعية، وتدمير البنية التحتية مراراً أثناء العمليات العسكرية.

22- ومن نتائج إعاقة البنية التحتية الفلسطينية أنها تعتمد بالكامل على الكهرباء المستوردة من إسرائيل، التي تزود الضفة الغربية بكل احتياجاتها وغزة بأكثر من ثلثي احتياجاتها تقريباً. وإضافة إلى ذلك، تسيطر إسرائيل على 90 في المائة من موارد المياه الجوفية المشتركة في الضفة الغربية، وتمنع الفلسطينيين من الحفر في المنطقة جيم، أو تفرض قيوداً على عمق الحفر، وهي قيود لا تُطبق على المستوطنين (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2020).

23- وفي عام 2016، اعتمدت الحكومة الفلسطينية "أجندة السياسة الوطنية 2017-2022: المواطن أولاً"، التي شددت على التحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة الشاملة. غير أن السلطة القائمة بالاحتلال فرضت قيوداً على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني، بما في ذلك ما يلي:

- (أ) سيطرة إسرائيل على تقسيم طيف النطاق العريض للأجهزة المحمولة من الجيل الثالث إلى الجيل الخامس؛
- (ب) القيود المفروضة على بناء أو صيانة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة جيم؛

(ج) القيود المفروضة على استيراد المعدات والتكنولوجيا الحيوية؛ فعلى سبيل المثال، لا تزال معدات الشبكات الثابتة التي استوردتها الشركات الفلسطينية رهن الاحتجاز في الموانئ الإسرائيلية منذ 2016 و2018 (مكتب المجموعة الرباعية، 2020)؛

(د) قدرة الشركات المشغلة الإسرائيلية على استقطاب العملاء ذوي القيمة العالية واستيلائها على 20-30 في المائة من سوق الضفة الغربية (البنك الدولي، 2016؛ البنك الدولي، 2020)؛

(هـ) اشتراط مرور الشركات المشغلة الفلسطينية عبر شركة مسجلة في إسرائيل للارتباط بالشبكات الدولية؛

(و) عدم تنفيذ مواد اتفاقات أوسلو ذات الصلة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

24- وهذه القيود قوضت التطور التكنولوجي في الأرض الفلسطينية المحتلة لقطاع بالغ الأهمية. فقد وصلت خدمات النطاق العريض للأجهزة المحمولة في وقت متأخر، ولم تُنتشر في الضفة الغربية إلا في عام 2018، بعد مرور عقد على الطلب الأولي، وهو ما جعل الأرض الفلسطينية المحتلة إحدى آخر المناطق في العالم التي تُنتشر فيها تكنولوجيا الأجهزة المحمولة من الجيل الثالث. وفي الوقت نفسه، لا تزال غزة تستخدم تكنولوجيا الجيل الثاني التي عفا عليها الزمن.

25- والنتيجة هي أن البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية غير مناسبة وغير قادرة على دعم اقتصاد حديث. ويذكر البنك الدولي (2020) أن القيود التي يفرضها الاحتلال على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني كلفت الاقتصاد مئات الملايين من الدولارات سنوياً من الدخل المفقود والإيرادات الضريبية. ومع ذلك، لا يزال هذا القطاع يمثل 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وهناك مجال كبير لمزيد من النمو لتلبية الطلب المتزايد من جميع قطاعات الاقتصاد.

باء - الاحتلال وتكوين رأس المال البشري

26- تزايدت التحديات المرتبطة بالتعليم أضعافاً خلال الجائحة، إذ أغلقت المدارس أبوابها لعدة أشهر، في حين ظلت البنية التحتية للتعليم الإلكتروني محدودة للغاية. وحدت القيود المفروضة في ظل الاحتلال على تطوير البنية التحتية الفلسطينية، لا سيما قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من فرص التعلم الإلكتروني، وأفضت إلى شبكات للإنترنت يستحيل الاعتماد عليها، ونقص في الطاقة الكهربائية.

27- وفيما يتعلق بتدابير الإغلاق، لا يستطيع نصف جميع الأسر المعيشية تقريباً الاتصال بالإنترنت، وهو أمر ضروري لأنشطة التعلم الإلكتروني، ولا يملك ثلثا الأسر المعيشية المعدات الحاسوبية اللازمة للتعلم الإلكتروني والعمل عن بعد. وفي غزة، لا يملك 70 في المائة من الأسر المعيشية حواسيب، وكما ذكر آنفاً لا تزال هذه المنطقة تعتمد على تكنولوجيا الجيل الثاني. وتحتل الأرض الفلسطينية المحتلة المرتبة 123 في الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي مرتبة أدنى بكثير من المعدلات الإقليمية والعالمية (البنك الدولي، 2020).

28- وعلاوة على ذلك، يقوض استمرار العنف تكوين رأس المال البشري لأنه يؤثر سلباً على التعليم من الناحيتين النوعية والكمية. ويشير براك وآخرون (2019) إلى أن الصراع العنيف في الأرض الفلسطينية المحتلة يقترن بتراجع الدرجات التي يحصل عليها الطلاب في الاختبارات الدراسية وانخفاض احتمال اجتيازهم لامتحانات والالتحاق بالجامعة.

29- ويقوض الصراع الزمن التحصيل العلمي بإلحاق الضرر بالمدارس والفصول الدراسية، وزيادة الاكتظاظ المدرسي، وتدني نوعية بيئات التعلم، وانخفاض جودة التدريس، فضلاً عن إغلاق المدارس

وتغيب الطلاب والمدرسين. وتعرضت المدارس في الضفة الغربية وغزة لأضرار جسيمة بسبب العمليات العسكرية المتكررة؛ ويُتوقع أن تقضي العوامل المجتمعة المتمثلة في استحالة الوصول إلى المنطقة جيم، وتسرب الموارد المالية إلى إسرائيل، والأزمة المالية المزمنة إلى إضعاف قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على توسيع المدارس القائمة، أو صيانتها، أو بناء مدارس جديدة لتلبية احتياجات الشباب الذين ما فتئ يتزايد عددهم.

30- ويؤثر تعرض الشباب للعنف، مباشرة أو من طريق وسائط الإعلام، تأثيراً سلبياً على أدائهم المدرسي، إذ يرسخ عدم قدرتهم على التركيز، والشعور بالقلق، والاكتئاب، والخوف، والضيق النفسي والاجتماعي، والاکتراب التالي للصدمة. وإضافة إلى ذلك، يقوض تعرض البالغين للعنف راحتهم النفسية، ومن شأنه أن يؤثر على نوعية رعاية الآباء والأمهات لأولادهم في المنزل وتعليمهم المدرسي.

31- ويُعتبر التحصيل العلمي مؤشراً على إمكانية الحصول مستقبلاً على وظائف مواتية، ودخل فردي مرتفع، وأياد عاملة مؤهلة بشكل أفضل، وأفاق تنمية أفضل على مستوى الاقتصاد الكلي. ولهذا السبب، يفرض الاحتلال وما يتصل به من عنف تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة وطويلة الأمد بإعاقة تراكم رأس المال البشري، وتقويضه آفاق التنمية الشخصية والمجتمعية.

جيم - هدم المباني الفلسطينية وتوسيع المستوطنات

32- يتطلب توسيع المستوطنات إخلاء الحيز اللازم لذلك. وبمرور السنين، أصبح هدم المباني الفلسطينية والاستيلاء عليها والتشريد البشري الذي يستتبع ذلك أمراً روتينياً. وينطوي أحد الجوانب الأخرى للمستوطنات على بيئة قسرية تدفع الفلسطينيين إلى التخلي عن مبانيهم. وتشمل عمليات الهدم والمصادرة إما المدارس، أو أنابيب نقل المياه، أو الهياكل المنشأة للأغراض الإنسانية التي تمولها الجهات المانحة. ومنذ عام 2009، هدمت السلطات الإسرائيلية 1 343 من الهياكل الممولة من الجهات المانحة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021).

33- ولا يُسمح للفلسطينيين ببناء غير أقل من 1 في المائة من أراضيهم في المنطقة جيم (التي تمثل أكثر من 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية). وفي الوقت نفسه، من الصعب للغاية على الفلسطينيين الحصول على تصاريح من إسرائيل لبناء وحدات سكنية أو مبانٍ لأنشطتهم الاقتصادية، أو لتطوير البنية التحتية مثل الطرق وشبكات المياه والكهرباء. وفي حال تشييد مبنى دون ترخيص، كما هو الحال في كثير من الأحيان، تعتمد السلطة القائمة بالاحتلال إلى هدمه على نفقة مالكة.

34- وسجل عام 2020 أكبر عدد من المشردين ومن عمليات هدم المنازل في السنوات الأخيرة. فقد بلغ عدد المباني المستهدفة بالهدم أو المصادرة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال 848 عقاراً مملوكاً للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، وهو أعلى رقم مسجل منذ عام 2009، باستثناء عام 2016، عندما هدمت السلطة القائمة بالاحتلال أو صادرت 1094 مبنى. وفي عام 2020، تسببت عمليات الهدم والمصادرة في تشريد 996 فلسطينياً، أكثر من نصفهم من الأطفال (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2020).

35- وتضخمت حصيلة التشريد في أعقاب اندلاع جائحة كوفيد-19 وما يرتبط بها من متطلبات مثل المأوى، والتباعد البدني، والحصول على الخدمات الطبية وغيرها.

36- وتَسارع استهداف المباني الفلسطينية في أوائل عام 2021. ففي الربع الأول، هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت ما لا يقل عن 292 مبنى مملوكاً للفلسطينيين في الضفة الغربية، مما أفضى إلى تشريد 450 شخصاً، بينهم 246 طفلاً. وشكّل ذلك زيادة بنسبة 126 في المائة في عدد المشردين، وزيادة بنسبة 121 في المائة في عدد المباني المستهدفة، مقارنة بالربع الأول من عام 2020. وعلاوة على ذلك،

ارتفع المتوسط الشهري للمباني المستهدفة في الربع الأول من عام 2021، وهو 97 مبنى، بنسبة 37 في المائة مقارنة بالمتوسط الشهري في كامل عام 2020 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2021ج).

37- ويتعين على المالكين هدم عقاراتهم على نفقتهم الخاصة، لنفاذي دفع تكلفة الهدم للسلطة القائمة بالاحتلال، وهي تكاليف قد تشمل فرض غرامات إضافية علاوة على تكلفة الهدم. وإضافة إلى التكاليف الاجتماعية والاقتصادية، فإن هدم المنازل والتهديد بالإخلاء يتسببان في التشرد ويزرعان الشك والخوف.

38- وفي الآونة الأخيرة، تزايد عدد عمليات "الهدم الذاتي" ويتدخل من السلطة القائمة بالاحتلال. ففي عام 2020، على سبيل المثال، تمّ هدم أو مصادرة 175 مبنى في القدس الشرقية؛ وشكّلت عمليات "الهدم الذاتي" 47 في المائة من مجموع عمليات الهدم، بعد أن كانت نسبتها 16، و24، و19، و26 في المائة في 2016، و2017، و2018، و2019 على التوالي. وتشير التقديرات إلى أنه منذ عام 2009، نزع من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، أكثر من 11 000 شخص من ديارهم، بعضهم أكثر من مرة، وتمّ تدمير 7 400 من المباني المملوكة لفلسطينيين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2021د).

ثانياً- نزع الملكية عبر المستوطنات والبؤر الاستيطانية

39- في عام 1967، أطلقت إسرائيل سياسة طويلة الأجل لإنشاء مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وأقيمت أيضاً مستوطنات في غزة، لكنها أُجلبت في عام 2005 بعد انسحاب السلطة القائمة بالاحتلال من القطاع. ومع ذلك، أكدت الأمم المتحدة في عدة قرارات، بما فيها قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، مجدداً أن إقامة المستوطنات يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وأن الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير مقبول، وأدانت جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك نقل المستوطنين وتشريد المدنيين الفلسطينيين، من بين أمور أخرى.

40- وبمرور السنين، أنفقت السلطة القائمة بالاحتلال مليارات الدولارات على بناء بنى تحتية حديثة للتشجيع على توسيع المستوطنات، بما في ذلك شبكات الطرق والمياه والصرف الصحي، وشبكات الاتصالات والكهرباء، والنظم الأمنية، ومرافق التعليم والرعاية الصحية. وفي السنوات الأخيرة، عززت السلطة القائمة بالاحتلال خطياً لاستثمار أموال إضافية كبيرة لبناء مئات الكيلومترات من الطرق الالتفافية في الضفة الغربية، مما يشجع على زيادة عدد المستوطنين بتوفير وسائل سفر أسرع وأكثر أماناً حصرياً بين إسرائيل والمستوطنات (السلام الآن، 2021). وعلاوة على ذلك، تقدم إسرائيل حوافز سخية للمستوطنين ورواد الأعمال، تتمثل في عرض الأراضي المصادرة من الفلسطينيين بأقل من قيمتها، وتطبيق رسوم زهيدة على المستثمرين فيها، ومزايا ضريبية، واستحقاقات للسكن، وإعانات للأعمال التجارية، وإعانات للمنطقة الصناعية، وإعانات للعمالة. وفي بعض المناطق، تدفع الشركات ثلث معدل الضريبة الذي تدفعه الشركات في مناطق أخرى. وإضافة إلى ذلك، يُقدم دعم سخي للتعاونيات الزراعية لاستيعاب مزارعين جدد؛ وفي بعض المناطق، يُعفى المزارعون من ضريبة توظيف العمال المهاجرين؛ ويحصل المزارعون الجدد على إعانات مالية تصل إلى 307,000 دولار، وما يناهز 25,000 دولار لكل قطيع للماشية في حقول الرعي المفتوحة (بتسليم، 2021). وإضافة إلى ذلك، تشجع حكومة إسرائيل مدرسي المواد الأساسية على الانتقال إلى مناطق بعينها لها أولوية وطنية بزيادة أجورهم بنسبة تصل إلى 70 في المائة لعدة سنوات. وقد أدت هذه الحوافز والقوائد إلى توسع كبير في المناطق الصناعية والاستثمار في الإنتاج الزراعي. وبحلول عام 2019، كان هناك 11 مجمعاً صناعياً إسرائيلياً في المنطقة جيم.

41- وما فتئ يتزايد التوسع الجاري في المستوطنات في السنوات الأخيرة، نتيجة الحوافز الكبيرة التي تهدف إلى تيسير المشاريع الصناعية والزراعية، وتشجيع مئات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين على

الانتقال إلى المستوطنات المدعومة في الضفة الغربية، حيث ينعمون بمستويات معيشة أعلى من تلك السائدة في إسرائيل. وفي أوائل عام 2021، كانت إسرائيل قد أنشأت أكثر من 280 مستوطنة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وارتفع عدد المستوطنين من 198 315 مستوطناً في عام 2000 إلى 136 311 مستوطناً في عام 2010، وأكثر من 650 000 مستوطن في أوائل عام 2021 (بتسليم، 2021).

42- وإضافة إلى المستوطنات، تسمح السلطة القائمة بالاحتلال بإنشاء بؤر استيطانية وتتسامح بشأنها وتشجع عليها. ففي النصف الأول من عام 2021، كانت هناك 150 بؤرة استيطانية، معظمها مخصص للإنتاج الزراعي والحيواني. وهذه البؤر الاستيطانية غير قانونية حتى بموجب القوانين الإسرائيلية؛ ومع ذلك، تتلقى الدعم العام والحكومي بمختلف الوسائل المباشرة وغير المباشرة. ويجري، في كثير من الأحيان، دمج هذه البؤر في شبكات البنى التحتية المتاحة للمستوطنات، وهو ما يمكنها من الحصول على المياه والكهرباء، من بين الخدمات الحيوية الأخرى، ويمكن المستوطنين هناك من الحصول على الرهون العقارية، واستخدام الطرق، والالتحاق بالمدارس وغيرها من التسهيلات. وتعرض البؤر الاستيطانية "حقائق على الأرض" حيث يستولي المستوطنون على الأراضي الزراعية والمراعي، معتقدين أنه سيُسمح لهم بالبقاء فيها. وبمجرد إنشاء بؤر استيطانية، تعتمد السلطة القائمة بالاحتلال إلى تسوية أوضاعها بأثر رجعي ودمجها في المستوطنات الرسمية. ففي عام 2020، على سبيل المثال، وُضعت خطط للسماح، بأثر رجعي، لأربع بؤر استيطانية بأن تصبح أحياء لمستوطنات قائمة (السلام الآن، 2021).

43- وتسلب المستوطنات والبؤر الاستيطانية الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في التنمية، وتُرسخ الاحتلال، وتحول دون إيجاد حل ذي مغزى ومستدام قائم على أساس وجود دولتين يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، لها أراض متصلة وذات سيادة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وغزة على طول حدود عام 1967 المعترف بها دولياً.

ألف- المستوطنات والتدهور البيئي والعقبات التي تعترض التنمية الفلسطينية

44- تُعَدّ المستوطنات الحيز المتاح لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية، وتُفقّر الشعب الفلسطيني بسلبه أرضه وموارده الطبيعية، وتصادر أراض فلسطينية إضافية لإنشاء البنى التحتية وشبكات الطرق في المستوطنات. وينبع الكثير من الضرر من طائفة من التدابير الإضافية المتخذة لتيسير المستوطنات وخدمة مصالح المستوطنين، بما في ذلك هدم الأصول والمباني والأشجار الفلسطينية لتوسيع مساحة الأراضي المتاحة للمستوطنات إلى أقصى حد، وهو ما يفضي إلى تدهور البيئة. وهذه المستوطنات تشوه جغرافية الضفة الغربية، وتجزئ الأسواق والمجتمعات المحلية الفلسطينية، وتضعف الأمل في تحقيق تنمية اقتصادية ذات مغزى، وهي تنمية لا يمكن تصورها دون أراض وموارد طبيعية.

45- وتتسبب المستوطنات نظاماً هيكلياً لتجريد الفلسطينيين من أراضيهم، وتحدد الأراضي التي لا يجوز للفلسطينيين استخدامها والطرق التي لا يُسمح لهم بالسفر عبرها، كما تحدد مسار الجدار الفاصل، ومواقع نقاط التفتيش وغيرها من العوائق التي تحول دون حركة تنقل الأشخاص والعمال الفلسطينيين والسلع الفلسطينية. ولا يتمتع الفلسطينيون بحقوق متساوية مع المستوطنين في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة القائمة بالاحتلال. فقد وُضعت نظم قانونية منفصلة تماماً ومجموعات من المؤسسات لكل فئة من الناس، على الرغم من أنهم يعيشون في الإقليم نفسه. وتشمل الاختلافات الصارخة للحقوق عدم المساواة في الحصول على عوامل الإنتاج، والأراضي، والطرق، والبنية التحتية، والموارد المائية، والخدمات الأساسية (الأمم المتحدة، 2020).

46- ويُعتبر عنف المستوطنين أحد النتائج المباشرة لتوسيع المستوطنات، وله آثار اقتصادية مباشرة. ويبلغ العنف ذروته خلال موسم جني الزيتون، ويشمل الاعتداءات البدنية، وإطلاق النار، وحرق الأشجار واقتلاعها، وسرقة المحاصيل (الأمم المتحدة، 2020ب). ويشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنه على الرغم من تدابير الإغلاق والقيود الشديدة المرتبطة بالجائحة، زاد عنف المستوطنين وإضرارهم بالملكات الفلسطينية في عام 2020. فهذا العنف وعمليات الهدم والتهديد بهدم المنازل والمدارس والأصول الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن انعدام فرص الحصول على الأراضي والخدمات والبنية التحتية، أفضت جميعها إلى نشوء بيئة قسرية تضغط على الفلسطينيين لمغادرة مجتمعاتهم المحلية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2019). واستمرت السلطة القائمة بالاحتلال في عدم الوفاء بواجبها بموجب القانون الدولي توفير الحماية للفلسطينيين من أعمال العنف أو التهديد بالعنف.

47- وتشمل تكاليف الاحتلال نقل كميات كبيرة من النفايات الخطرة المنتجة في إسرائيل إلى الضفة الغربية. فقد دفعت اللوائح البيئية الإسرائيلية الصارمة، وما يرتبط بها من ارتفاع تكاليف التخلص من النفايات، إسرائيل إلى استخدام الضفة الغربية "منطقة للتضحية". وتشمل النفايات الخطرة التي تُنتج في إسرائيل وتُنقل إلى الضفة الغربية ما يلي: حمأة مياه المجاري، والنفايات الطبية المعدية، والزيت المستعمل، والمذيبات، والمعادن، والبطاريات (الأونكتاد، 2019).

48- وعلاوة على ذلك، تنقل إسرائيل آلاف الأطنان من النفايات الإلكترونية كل عام لمعالجتها في الضفة الغربية، حيث تطبق إسرائيل في الضفة لوائح وتنفيذ عمليات مراقبة أقل صرامة من تلك المطبقة داخل حدود إسرائيل. ويؤثر التلوث الناجم عن قطاع النفايات الإلكترونية غير الرسمي والصناعات غير المنظمة على صحة الإنسان، لا سيما صحة الأطفال (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2020).

49- والأرض الفلسطينية المحتلة هي منطقة صغيرة ما فتئ يتزايد عدد سكانها من الفلسطينيين، في حين يزيد النمو السريع لسكان المستوطنات من حدة الإجهاد البيئي. ويفضي ارتفاع مستوى النمو السكاني في منطقة بعينها بالضرورة إلى تقاوم الضغط على البيئة، لأن ذلك يعني ضمناً مستويات أعلى من الاستهلاك، وتلوثاً أوسع، واستنفاداً أسرع للمياه والموارد الطبيعية الأخرى.

50- ويعيق التفتت الإداري للأرض الفلسطينية المحتلة تدبير البيئة تدبيراً سليماً، ويحد من قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على اعتماد أفضل الممارسات، وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة. وتخضع الأرض الفلسطينية المحتلة لثلاثة نظم حكم، هي السلطة القائمة بالاحتلال، التي تسيطر سيطرة كاملة على أكثر من 60 في المائة من الضفة الغربية في المنطقة جيم؛ والسلطة الوطنية الفلسطينية، التي تسيطر جزئياً على الباقي؛ والسلطة المنفصلة في غزة، التي لا تزال قائمة منذ عقد ونصف العقد.

51- ومما يحد كذلك من قدرة السلطة الفلسطينية على التدخل بفعالية وبطريقة مستدامة للحفاظ على سلامة البيئة، افتقارها المزمّن للموارد المالية وتوالي الأزمات الإنسانية والسياسية، التي تقوض ميزانيتها العامة على مستوى الإيرادات والإنفاق على السواء. وكما هو الحال مع المؤسسات الفلسطينية الأخرى، تقتصر هيئة جودة البيئة إلى الموارد، ولديها ولاية ومسؤوليات تتجاوز إمكانياتها.

52- وبمرور السنين، ولزيادة المساحة المخصصة للمستوطنات والبنية التحتية ذات الصلة إلى أقصى حد، صادرت السلطة القائمة بالاحتلال الأراضي ودمرت ملايين أشجار الزيتون وغيرها من الأشجار. وقد أفضى تقلص مساحة الأراضي إلى وجود الفلسطينيين بكثافة في جيوب منفصلة ذات كثافة سكانية بمستويات عالية ومتزايدة، وشدد الضغط على الموارد الطبيعية. ولهذا السبب، يُضطر الفلسطينيون إلى استخدام الأراضي والموارد الطبيعية المحدودة المتاحة لهم بطريقة مكثفة لأغراض من بينها السكن، وقطع الأحجار، والزراعة، والأنشطة الرعوية. وإضافة إلى ذلك، أفضت القيود المفروضة في إطار قائمة السلع والخدمات ذات

الاستخدام المزدوج على المدخلات الزراعية المستوردة إلى اعتماد الفلسطينيين بشكل كبير على الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية التي تلوث التربة والمياه الجوفية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2020)⁽¹⁾.

باء - التكلفة المرتفعة لجدار الفصل والقيود المفروضة على التنقل

53- وفي الضفة الغربية، تنشر السلطة القائمة بالاحتلال مجموعة من الآليات الإدارية والمادية التي تراقب الموارد وحركة الراجلين والمركبات الفلسطينية. ويشمل نظام المراقبة المتعدد المستويات هذا نظاماً صارماً لمنح التصاريح، وضوابط بيروقراطية، ومئات نقاط التفتيش الدائمة والمتنقلة، والبوابات، والسدود الترابية، وحواجز الطرق، والخنادق. وتعرقل هذه القيود الأنشطة الإنتاجية والحصول على الخدمات، وتقوض الحياة الاجتماعية، وتحول دون إيصال المساعدة الإنسانية.

54- وأفضت القيود المفروضة على التنقل إلى زيادة وقت السفر بين جميع المراكز السكانية الرئيسية الفلسطينية بنسبة 51 في المائة في المتوسط، وضخمت التكلفة الاقتصادية التراكمية بسبب المدة الأطول للسفر. فقبل إقامة جدار الفصل مثلاً، كان الفلسطينيون يسافرون من رام الله إلى الخليل، عبر القدس الشرقية، على طريق طوله 50 كيلومتراً. لكن هذه القيود أفضت إلى إطالة الطريق إلى 80 كيلومتراً؛ وعندما تضاف إليها نقاط التفتيش، يرتفع متوسط وقت السفر إلى الضعف، أي من 55 دقيقة إلى 107 دقائق. وتشير التقديرات إلى أن تأخير حركة تنقل القوى العاملة الفلسطينية بسبب طول الطرق والقيود الإجرائية كلف الاقتصاد 274 مليون دولار سنوياً، أو 1,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. والتكاليف البيئية جراء المدة الأطول للسفر، وتأخير المركبات عند البوابات ونقاط التفتيش واضحة كل الوضوح (معهد الأبحاث التطبيقية- القدس، 2019).

55- ونتيجة للقيود المفروضة على الاستعانة بالمدخلات المستوردة، تضطر الشركات إلى تعديل طريقة استخدام المدخلات بالاستعاضة عن المواد المستوردة بمدخلات متدنية الجودة ومواد منتجة محلياً. وهذه التعديلات تشوه الناتج الحدي للمدخلات، مما يفضي إلى سوء توزيع عوامل الإنتاج عبر الشركات. وتقضي تشوهات مكونات المدخلات في نهاية المطاف إلى تقليص الناتج الإجمالي، وانخفاض إنتاجية اليد العاملة (ناتج العامل الواحد)، وارتفاع تكاليف وحدة الإنتاج، وضعف القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية (أموديو وديمايو، 2014).

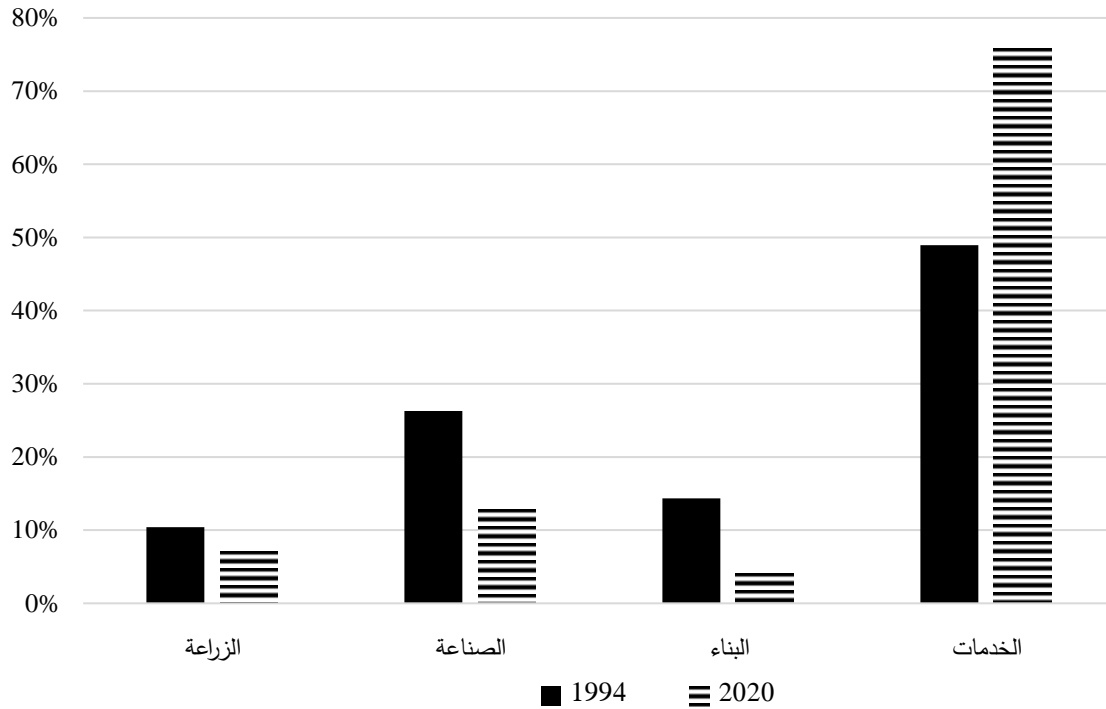
56- ويتأثر معظم القطاعات الفلسطينية بنظام قائمة السلع والخدمات ذات الاستخدام المزدوج، غير أن الآثار الناجمة عن هذا النظام تميل إلى أن تكون أشد في القطاعات ذات المستويات الإنتاجية الأعلى، بما في ذلك الأغذية والمشروبات، والمستحضرات الصيدلانية، والمنسوجات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والزراعة، وتجهيز المعادن. وتبرز آثار القيود الإسرائيلية، بما فيها تلك المفروضة في إطار نظام قائمة السلع والخدمات ذات الاستخدام المزدوج، بشكل غير متناسب في القطاعين الزراعي والصناعي، وتشوه من ثم الاقتصاد بدفعها حصة القطاعين من الناتج المحلي الإجمالي إلى الانحدار. ويبين الشكل 2 التراجع الصناعي والتراجع الزراعي اللذين عجلت بهما القيود التي فرضتها السلطة القائمة بالاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وترجع الهيمنة النسبية لقطاع الخدمات على الأرجح إلى هذا التشوه الهيكلي وليست بالضرورة انعكاساً لقطاع خدمات مزدهر أطلقت القوى الاقتصادية عنانه.

(1) المواد ذات الاستخدام المزدوج هي مدخلات الإنتاج والآلات والتكنولوجيا المستوردة التي لا تجوز لإسرائيل للفلسطينيين باستيرادها لأنها تنطوي على استخدامات عسكرية محتملة.

الشكل 2

تحول الحصص القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي، 1994-2020

(نسبة مئوية)



المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى البيانات الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

57- بدأ بناء الجدار الفاصل في عام 2002. وتوغل الجدار في عمق الأراضي الفلسطينية، إذ سيُبنى 85 في المائة منه على الأرض الفلسطينية، وليس على طول الحدود المعترف بها دولياً؛ ومن الواضح أنه سيتمد على طول 712 كيلومتراً، وهو بذلك أطول بكثير من مرتين من الحدود المعترف بها دولياً (320 كيلومتراً)، الأمر الذي يجعله في الأساس والواقع جداراً ضمّ.

58- ويحصر الجدار الفاصل 11 000 فلسطيني في المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر (المقابل لحدود حزيران/يونيه 1967)، أو منطقة التماس. ولا يُسمح لهؤلاء السكان بدخول إسرائيل، فيُحرمون جراء ذلك من الخدمات الأساسية مثل خدمات مراكز الرعاية الصحية والمدارس والمحلات التجارية. لذلك يُضطرون إلى المرور عبر البوابات ونقاط التفتيش للحصول على الخدمات الأساسية، والحفاظ على علاقاتهم الأسرية، وأداء مهامهم الاجتماعية في الضفة الغربية، لأن دخول هذه المنطقة حصرٌ على أقاربهم.

59- وإضافة إلى ذلك، يجب على المزارعين الفلسطينيين الحصول على تصاريح خاصة للوصول إلى أراضيهم الزراعية في محيط المستوطنات وفي منطقة التماس. غير أن السلطة القائمة بالاحتلال تضع حدوداً لعدد أيام السنة التي يمكن خلالها للمزارعين الوصول إلى أراضيهم، وذلك حسب حجم بقعة أرضهم وطبيعة محصولها. وعلاوة على ذلك، يواجه المزارعون صعوبات كبيرة في الحصول على تصاريح للعمال اللازمين لأنشطتهم الزراعية الأساسية. ويفضي النقص المتكرر لليد العاملة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وتقويض الإنتاجية، وتآكل القدرة التنافسية.

60- ويواجه المزارعون تحديات هائلة في الوصول إلى بساتين الزيتون الواقعة على الجانب الآخر من الجدار الفاصل أو بالقرب من المستوطنات، إذ يتطلب ذلك الحصول على تصاريح خاصة أو تنسيقاً مسبقاً مع السلطة القائمة بالاحتلال. وتقوضت إنتاجية الزيتون وقيمتها بسبب القيود والحوجز التي تحد من قدرة المزارعين على أداء أنشطتهم الزراعية الأساسية على مدار السنة. وعلى غرار ما وقع في السنوات السابقة، انخفض محصول أشجار الزيتون في منطقة التماس في عام 2020 إلى 40 في المائة من محصول ما يقابلها من الأشجار في مناطق خارج المنطقة التي يمكن الوصول إليها على مدار السنة.

61- وكان محصول الزيتون في عام 2020 ضعيفاً بشكل استثنائي لأسباب طبيعية، فضلاً عن الاحتلال، وعنف المستوطنين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2021هـ). وفي موسم جني الزيتون في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر، أسفرت 40 حادثة من عنف المستوطنين عن إصابة 26 فلسطينياً، وتخریب 1 700 شجرة، إضافة إلى 1 870 شجرة يُعتقد أن المستوطنين جنوا ثمارها. وفي إحدى الحوادث، أُحرقت 600 شجرة زيتون فلسطينية. وإضافة إلى ذلك، تعمّر الأراضي الفلسطينية أحياناً مياه الصرف الصحي من المستوطنات، مما يتسبب، في جملة إصابات، في إلحاق أضرار بالأشجار المنتجة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2021هـ). وفي عام 2020، زاد عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم بنسبة 9 في المائة مقارنة بعام 2019، وشمل اقتلاع 8 925 شجرة أو تدميرها أو حرقها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021).

62- والتأثير السلبي للقيود والصراعات التي تدور بشأن الاستثمار وكامل النشاط الاقتصادي تأثّر موثق بشكل جيد في البحوث والمؤلفات الاقتصادية. فالتدابير الأمنية الإسرائيلية والإجراءات الجمركية المرهقة جعلت تكاليف صفقات المصدرين والمستوردين الفلسطينيين مرتفعة للغاية، وقوضت أداءهم بزيادة المخاطر وعدم اليقين المرتبطين بالاستثمار. وتؤثر هذه القيود على مستوى الصادرات وبنيتها على السواء، وتُغير أيضاً مختلف أنواع الواردات، ومن شأنها أن تعمق الاعتماد على السلع النهائية المستوردة.

63- ويظهر أموديو وآخرون (2021) في بحوث تجريبية أن القيود التي تفرضها إسرائيل على التجارة الفلسطينية تقوض القطاعات الفرعية الصناعية التي تعتمد على المدخلات المستوردة المشمولة بنظام القيود. وتفيد البحوث بأن هذه القطاعات فقدت فرصاً للعمال في الفترة 2008-2012، وأن الناتج السنوي الإجمالي كان سيرتفع بنسبة 4,6 في المائة لو لم تكن ثمة قيود في إطار نظام قائمة السلع والخدمات ذات الاستخدام المزدوج.

جيم - تعليق الضم بحكم القانون، وتسارع الضم بحكم الواقع

64- في 20 نيسان/أبريل 2020، أعلنت حكومة إسرائيل عن خطط لضم أجزاء من الضفة الغربية رسمياً. وفي هذا الصدد، يؤكد قرار مجلس الأمن 2334 مجدداً أن "إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل".

65- وعلى الرغم من تأجيل هذا الضم الرسمي في آب/أغسطس 2020، بعد أن أعرب المجتمع الدولي عن قلقه بشأن ذلك، لم يتغير الواقع على الأرض، إذ تواصل السلطة القائمة بالاحتلال التعامل مع المستوطنات على أنها، من الناحية العملية، جزء من أراضيها السيادية، كما يتضح من تكثيف بناء المستوطنات إلى مستويات لم تشهدها منذ عقد من الزمن.

66- ولا يزال الضم بحكم الواقع يتسارع ويتوسع ويتعمق، في الوقت الذي تواصل إسرائيل تطوير البنية التحتية على نطاق واسع خدمةً للمستوطنات. ففي عام 2020، وافقت إسرائيل على بناء أكثر

من 12 150 وحدة سكنية في المستوطنات أو طورتها، وهو أعلى معدل منذ عام 2012؛ ووافقت على إقامة أكثر من 5 000 وحدة سكنية في هذه المستوطنات في منتصف تشرين الأول/أكتوبر لوحده. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت السلطة القائمة بالاحتلال عملية لتقديم العطاءات لبناء 1 200 وحدة سكنية في القدس الشرقية، ووضعت خطاً لبناء المزيد من الوحدات (الأمم المتحدة، 2020ج). وربما يؤذن الاستثمار المتزايد في المستوطنات والبنية التحتية ذات الصلة بأن السلطة القائمة بالاحتلال عازمة على الضم بطريقة أو بأخرى.

ثالثاً - المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

ألف - الإطار والأهداف

67- ما فتى الأونكتاد، منذ أكثر من ثلاثة عقود، يدعم الشعب الفلسطيني ببحوثه الموجهة للقضايا السياسية، وتنفيذ مشاريع بناء القدرات والتعاون التقني، وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية التقنية، وتيسير توافق الآراء الدولي بشأن احتياجات الشعب الفلسطيني واقتصاده.

68- ويستجيب برنامج الأونكتاد لمساعدة الشعب الفلسطيني للفقرة 55(د) من مافيكيانو نيروبي، الذي يطلب إلى الأونكتاد "مواصلة تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة وبحث العقبات التي تواجه التجارة والتنمية... باعتبار ذلك جزءاً من التزام المجتمع الدولي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومن أجل تخفيف وطأة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني". ويسترشد البرنامج أيضاً بالفقرة 31(م) من ولاية الدوحة، والفقرة 44 من اتفاق أكر، والفقرة 35 من توافق آراء سان باولو. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الأونكتاد، في سبعة قرارات (20/69، و12/70، و20/71، و13/72، و18/73، و10/74، و20/75)، أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً عن التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي بالنسبة للشعب الفلسطيني.

69- ويعالج برنامج الأونكتاد، الذي يرمي إلى بناء وتعزيز القدرات المؤسسية للقطاعين العام والخاص الفلسطينيين، القيود التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، واحتياجاته المتغيرة ضمن المجموعات الأربع التالية:

- (أ) السياسات التجارية وسياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية؛
- (ب) تيسير التجارة واللوجستيات؛
- (ج) التمويل والتنمية؛
- (د) مؤسسات الأعمال، والاستثمار، وسياسة المنافسة.

باء - الأنشطة التنفيذية الجارية

70- استجابة للقرارات المذكورة أعلاه، قدم الأونكتاد في عام 2020 تقريراً إلى الجمعية العامة عن التكاليف الاقتصادية للاحتلال، ركز فيه على الأثر الاقتصادي للحصار المفروض على غزة (الأمم المتحدة، 2020د). ووردت في التقرير تقديرات عن المعدل الإضافي للفقر بسبب الحصار والعمليات العسكرية من حيث ما يلي: معدل وفجوة الفقر على مستوى الأسرة المعيشية؛ والتكلفة الدنيا للقضاء على الفقر؛ والنمو الاقتصادي المحتمل الذي كان يمكن تحقيقه لو لم تُتخذ القرارات المتعلقة بالإغلاق والقيود والعمليات العسكرية.

71- وفي عام 2020، نشر الأونكتاد دراسة عنوانها: *التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إقرار غزة تحت الحصار*. وتلقي الدراسة المفصلة هذه الضوء على الحالة الحرجة في غزة، وتقدم تقديرات للتكاليف الاقتصادية للإغلاق والقيود والعمليات العسكرية، مع التركيز بوجه خاص على الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

72- وفي آذار/مارس 2021، نشر الأونكتاد دراسة عنوانها *نموذج إطار المحاكاة المتكامل الثاني للسياسة الاقتصادية الفلسطينية*. وتأتي هذه الدراسة ثمرة للجهود المتواصلة التي يبذلها الأونكتاد لتعزيز وتحديث نموذج مقاييس الاقتصاد الكلي الفلسطيني. ويضع الإطار المحدث في الاعتبار التغييرات الهيكلية الأخيرة التي طرأت على الاقتصاد، ويستكشف المنهجيات والتقنيات البديلة. وسوف يُطلع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على النموذج المحدث، على غرار النموذج الأول الذي وضعه الأونكتاد. وسيمكن هذا الأمر كلا الكيانين من التنبؤ بأفاق الاقتصاد الفلسطيني، وتزويد صناعات السياسات والقطاع الخاص بأدوات عملية لتقييم الجوانب الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، وتقييم خيارات وسيناريوهات السياسات البديلة، والمساعدة على صياغة استراتيجيات التنمية الاقتصادية، سعياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

73- وفي عام 2020، واصل الأونكتاد تقديم خدماته الاستشارية التقنية إلى دائرة التحليل والتنبؤ التابعة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التي تستخدم نموذج مقاييس الاقتصاد الكلي الذي وضعه الأونكتاد للاقتصاد الفلسطيني، ويديره موظفون فنيون ذويهم الأونكتاد. وتستخدم وزارة المالية الفلسطينية تنبؤات الجهاز المركزي لإعداد الميزانية، وتستخدمها أيضاً وكالات فلسطينية أخرى من أجل وضع التنبؤات وتحليل السيناريوهات. وفي الآونة الأخيرة، استخدم الجهاز المركزي هذا النموذج لتقدير الأثر الاقتصادي والمالي لجائحة كوفيد-19.

74- وإضافة إلى ذلك، قدم الأونكتاد في عام 2020 مجموعة من المساعدات التقنية والخدمات الاستشارية إلى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني تتعلق بوضع النماذج وتقييم الآثار الاقتصادية للجائحة.

75- وأخيراً، تلقى الأونكتاد في أواخر عام 2020 منحة من حكومة المملكة العربية السعودية لدعم القدرات المهنية المطلوبة في الأونكتاد للحفاظ على أنشطته في مجال التعاون التقني، ودعمه لجهود الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتيسير عملية إحلال سلام عادل ودائم في الأرض الفلسطينية المحتلة والشرق الأوسط.

جيم - التنسيق وتعبئة الموارد والتوصيات

76- في عام 2020 وأوائل عام 2021، وعلى الرغم من الظروف الميدانية السيئة التي تتزايد صعوبتها، واصل الأونكتاد دعمه للشعب الفلسطيني بالتنسيق مع كل من السلطة الوطنية الفلسطينية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة، وفريق الأمم المتحدة القطري، بهدف إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني والسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

77- ولا يزال نقص الموارد الخارجة عن الميزانية يحد من قدرة الأونكتاد على تلبية الاحتياجات المتزايدة لكل من السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية. ولهذا السبب، فالدول الأعضاء مدعوة إلى النظر في توفير الموارد اللازمة لتمكين الأونكتاد من الوفاء تماماً بالطلبات الواردة في مافيكيانو نيروبي وقرارات الجمعية العامة.

المراجع⁽²⁾

Amodio F and Di Maio M (2014). Making do with what you have: Conflict, firm performance and input misallocation in Palestine. Development Studies Working Papers No. 379. Centro Studi Luca d'Agliano, University of Milan.

Amodio F, Baccini L and Di Maio M (2021). Security, trade and political violence. *Journal of the European Economic Association*. 19(1):1–37.

Applied Research Institute–Jerusalem (2019). Assessing the impacts of Israeli movement restrictions on the mobility of people and goods in the West Bank. Available at <https://www.arij.org/publications/special-reports/305-special-reports-2019.html>.

Brück T, Di Maio M and Miaari SH (2019). Learning the hard way: The effect of violent conflict on student academic achievement. *Journal of the European Economic Association*. 17(5):1502–1537.

بتسليم (2021)، هذه لنا وهذه أيضاً لنا: سياسة إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية. متاح على الرابط التالي:

https://www.btselem.org/arabic/publications/202103_this_is_ours_and_this_too

OCHA (2019). Humanitarian needs overview: Occupied Palestinian Territory. Available at <https://www.un.org/unispal/document/ocha-2019-humanitarian-needs-overview/>.

OCHA (2020). Peak in demolitions and confiscations amid increasing denial of the right to justice. 8 December. Available at <https://www.ochaopt.org/content/peak-demolitions-and-confiscations-amidst-increasing-denial-right-justice>.

OCHA (2021a). West Bank: Escalation of violence 13 April–21 May 2021. 6 June. Available at <https://www.ochaopt.org/content/west-bank-escalation-violence-13-april-21-may-2021>.

OCHA (2021b). Gaza Strip: Escalation of hostilities as of 3 June 2021. Available at <https://www.ochaopt.org/content/gaza-strip-escalation-hostilities-3-june-2021>.

OCHA (2021c). West Bank: Demolitions and displacement – An overview. Available at <https://www.un.org/unispal/document/west-bank-demolitions-and-displacement-an-overview-march-2021-ocha-publication/>.

OCHA (2021d). United Nations reiterates its call for demolitions to end and for international law to be respected. Statement. 5 February. Available at <https://www.ochaopt.org/content/un-reiterates-its-call-demolitions-end-and-international-law-be-respected>.

OCHA (2021e). 2020 olive harvest season: Low yield amid access restrictions and settler violence. 13 January. Available at <https://www.ochaopt.org/content/2020-olive-harvest-season-low-yield-amidst-access-restrictions-and-settler-violence>.

Office of the Quartet (2020). *Annual Report: January–December 2020*. Jerusalem.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (2020). المراقب الاقتصادي 61–62. متاح على الرابط التالي: https://www.pcma.ps/Rsearches/EconomicObserver/monitor_61_62.pdf.

وزارة المالية الفلسطينية (2021). التقرير المالي الشهري. كانون الأول/كانون الأول/ديسمبر. متاح على الرابط التالي: <https://www.pmf.ps/pmf/internal.php?var=11>.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (2021). د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 45 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات. 30 آذار/مارس. متاح على الرابط التالي: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3955>.

(2) ملاحظة: تمّ الاطلاع على جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي في أيلول/سبتمبر 2021.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ووزارة السياحة والآثار (2020). نشرة صحفية بمناسبة يوم السياحة العالمي، 27 أيلول/سبتمبر. متاح على الرابط التالي:

[.https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3816](https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3816)

Peace Now (2021). From de jure to de facto annexation: 2020 settlement construction report. Available at <https://peacenow.org.il/en/settlement-construction-report-2020>.

الأونكتاد (2019). تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، TD/B/EX(68)/4، جنيف، 22 تموز/يوليه.

الأمم المتحدة (2020أ). الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من السابع عشر إلى التاسع عشر لإسرائيل. CERD/C/ISR/CO/17-19. جنيف، 27 كانون الثاني/يناير.

الأمم المتحدة (2020ب). تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334(2016). S/2020/1234، نيويورك. 16 كانون الأول/ديسمبر.

الأمم المتحدة (2020ج). رسالة مؤرخة 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن. S/2020/1128. نيويورك. 23 تشرين الثاني/نوفمبر.

الأمم المتحدة (2020د). التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: قطاع غزة في ظل الإغلاق والقيود المفروضة. A/75/310. نيويورك، 13 آب/أغسطس.

الأمم المتحدة (2021). تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334(2016). S/2021/584. نيويورك. 18 حزيران/يونيه.

United Nations Environment Programme (2020). *State of Environment and Outlook Report for the Occupied Palestinian Territory 2020*. Nairobi.

World Bank (2016). *The Telecommunications Sector in the Palestinian Territories: A Missed Opportunity for Economic Development*. Washington, D.C.

World Bank (2020). Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. June.

World Bank (2021). Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. February.